I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 1,466 مليار ليرة سنوياً (25.3 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2018 ليصل إلى 7,253 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 5,787 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3]، والتي أدّت إلى ارتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 18.9 في المائة، بالتزامن مع زيادة كبيرة بنسبة 159.3 في المائة[4] في تعويضات نهاية الخدمة وارتفاع بنسبة 16.9 في المائة في معاشات التقاعد.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– أيلول من الأعوام 2016، 2017 و2018

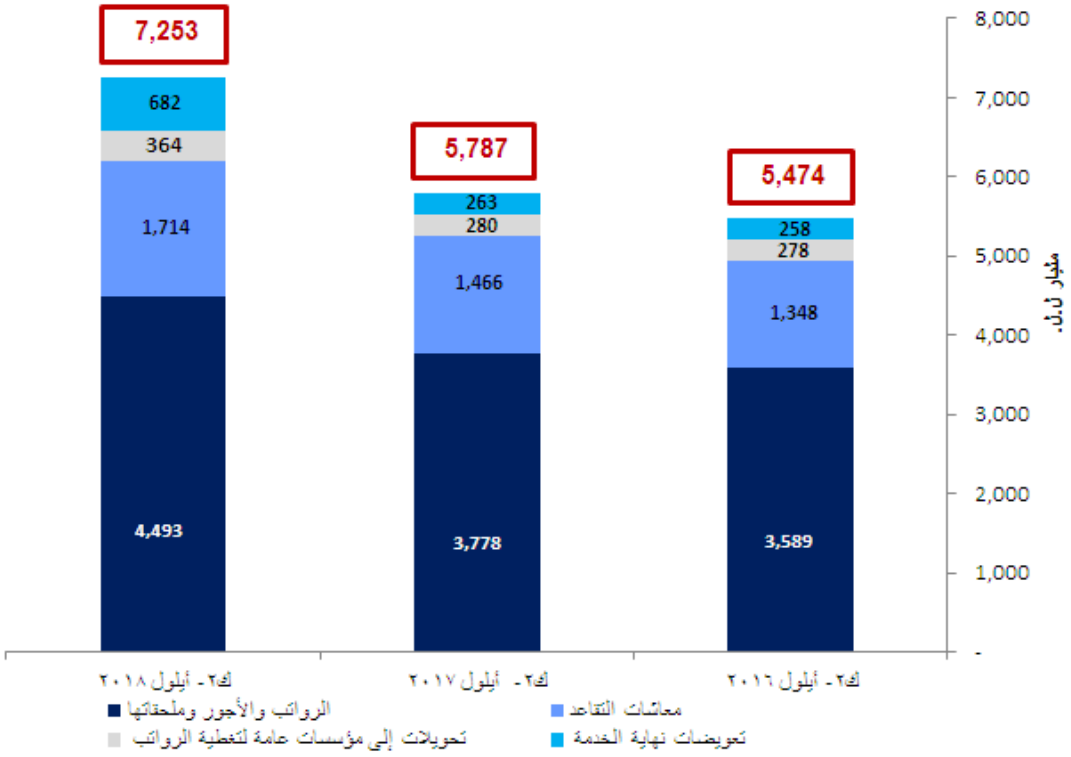

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 67.0 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2016، لترتفع إلى نسبة 68.3 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2017 قبل أن تعود

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2018.
[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.
[4] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.
[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

وتنخفض إلى 66.0 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018[6]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 34.0 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2016، وارتفعت إلى 36.9 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2017[7] لتعود وتتراجع بشكل طفيف إلى 36.5 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018. على الرغم من الإرتفاع السنوي الملحوظ بنسبة 25.3 في المائة في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال فترة كانون الثاني– أيلول 2018 نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب، تراجعت حصتها من إجمالي النفقات نظراً إلى إرتفاع هذه الأخيرة بوتيرة أسرع سنويًا بنسبة 26.6 في المائة.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– أيلول 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني– أيلول 2018

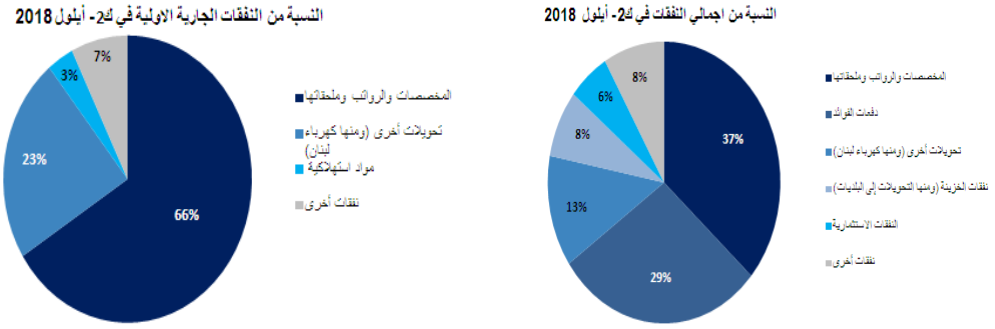

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 715 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 4,494 مليار ليرة[8] خلال كانون الثاني– أيلول 2018. بالإجمال، يعود السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة إلى: (i) الإرتفاع بقيمة 342 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز العسكري، (ii) زيادة بقيمة 117 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز التربوي، (iii) ارتفاع بقيمة 103 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز المدني، إضافةً إلى (iv) زيادة بقيمة 152 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع الرواتب والأجور المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية على الشكل التالي: (i) 238 مليار ليرة للجيش، (ii) 55 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي، (iii) 36 مليار ليرة لقوى الأمن العام، و(iv) 12 مليار ليرة لقوى أمن الدولة. ترافق ذلك مع إرتفاع في مجموع التقديمات الإجتماعية المدفوعة سنويًا لكافة الأجهزة العسكرية نتيجة زيادة ملحوظة في كل من التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 112 مليار ليرة وتلك المدفوعة للجيش بقيمة 35 مليار ليرة.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 75.1 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– أيلول 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (14.4 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.5 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.1 في المائة من المجموع.

---

[6] على الرغم من التوسع في المخصصات والرواتب وملحقاتها مع انتهاء الفصل الثالث من العام 2018، إلا أن النفقات الجارية الأولية زادت بوتيرة أسرع (29.8 في المائة)، نتيجة الزيادة السنوية في التحويلات إلى كهرباء لبنان بنسبة 37.9 في المائة خلال الفترة قيد الدرس.

[7] يعود السبب وراء الإرتفاع الإستثنائي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها إلى الإنخفاض الملحوظ في قاعدة إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- أيلول 2017، والتي تراجعت سنويًا بنسبة 2.5 في المائة، وذلك نتيجة إنخفاض نفقات الخزينة، بشكل أساسي المدفوعات لصالح البلديات جراء التفاوت في توقيت الدفعات.

[8] قد تختلف الأرقام بشكل طفيف عن الأرقام الإجمالية المنشورة في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير الحاصل.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 37.0 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– أيلول 2017، لتعود وتنخفض إلى نسبة 32.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[9].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– أيلول 2017 وكانون الثاني– أيلول 2018

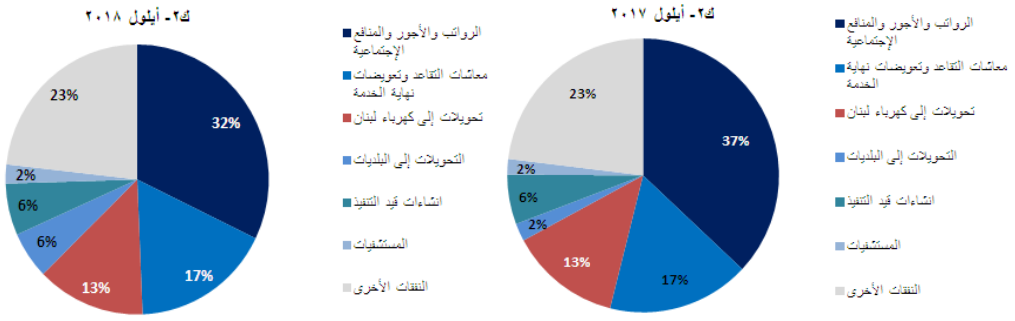

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردیات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– أيلول 2017 وكانون الثاني– أيلول2018

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجهاز العسكري	**1,887**	**2,229**	**67**	**72**	**492**	**644**	**2**	**1**	**2,448**	**2,947**
الجيش	1,208	1,447	44	47	308	343	0	0	1,560	1,837
قوى الأمن الداخلي	523	578	19	19	142	254	0	0	684	852
قوى الأمن العام	121	157	3	4	32	32	1	1	157	194
قوى أمن الدولة	35	47	1	1	11	15	0	0	47	64
الجهاز التربوي	**641**	**758**	**37**	**37**	**0**	**0**	**24**	**28**	**702**	**823**
الجهاز المدني 1/	**283**	**386**	**54**	**47**	**3**	**2**	**33**	**46**	**372**	**482**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**224**	**199**	**224**	**199**
الجمارك 3/									**33**	**44**
غير مصنف									**0**	**1**
إجمالي الإنفاق	**2,810**	**3,373**	**159**	**156**	**495**	**646**	**282**	**274**	**3,779**	**4,494**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

[9] نظراً إلى الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع إرتفاع النفقات الأولية بنسبة 36.7 في المائة مقابل نمو بنسبة 18.9 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2017.

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 563 مليار ليرة (20.0 في المائة) لتصل إلى 3,373 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة رواتب جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 18.2 في المائة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري خلال كانون الثاني– أيلول 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين[10] في كل من الجيش بقيمة 225 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 57 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 31 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 12 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة قد ارتفعت بقيمة 5 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 117 مليار ليرة (18.3 في المائة) سنويًا لتصل إلى 758 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة خلال العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 57 مليار ليرة، التعليم الثانوي بقيمة 53 مليار ليرة، وفي المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 20 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 11 مليار ليرة إضافة إلى انخفاض رواتب المتمرنين في التعليم الإبتدائي بقيمة 7 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بشكل بارز بقيمة 103 مليار ليرة (36.6 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 386 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة العدل على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 15.59 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها مباشرة وزارة الخارجية والمغتربين (15.57 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (11.73 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).*

في التفاصيل، شهدت رواتب موظفي وزارة الصحة العامة الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 16.8 مليار ليرة[11] خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين مع زيادة بقيمة 13.9 مليار ليرة.

---

[10] تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2017 سلفة غلاء المعيشة، التي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة إبتداءً من آب 2017.

[11] تعود هذه الزيادة الملحوظة إلى إرتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين بقيمة 16 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات المتأخرات، وبشكلٍ أساسي مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين العائدة للأعوام 1996-1997-1998، ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 بقيمة 9 مليار ليرة مقارنة مع مبلغ 2 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة المقابلة من عام 2017، بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بقيمة 2 مليار ليرة، بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– أيلول من العامين 2017 و2018

(مليون ليرة)	ك2- أيلول 2017	ك2- أيلول 2018	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018
وزارة العدل	51,353	60,197	15.59%
وزارة الخارجية والمغتربين	46,266	60,128	15.57%
وزارة المالية	32,373	45,270	11.73%
رئاسة مجلس الوزراء	26,585	37,324	9.67%
وزارة الصحة العامة	16,616	33,378	8.65%
مجلس النواب	25,008	33,184	8.60%
وزارة الاشغال العامة والنقل	14,704	20,710	5.36%
وزارة الزراعة	14,340	19,370	5.02%
وزارة الداخلية والبلديات	9,293	12,789	3.31%
وزارة الدفاع الوطني	8,936	11,468	2.97%
اخرى	37,190	52,270	13.54%
المجموع	**282,665**	**386,088**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 152 مليار ليرة (30.7 في المائة) ليصل إلى 646 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة بقيمة 112 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 254 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2018. ترافق ذلك مع إرتفاع بقيمة 35 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 343 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2018.

بالتفاصيل، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 نتيجة الزيادة الملحوظة بقيمة 84 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء وارتفاع بقيمة 17 مليار ليرة في منح التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 35 مليار ليرة (11.5 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة الزيادة في منح التعليم بقيمة 32 مليار ليرة وفي تعويضات المرض والأمومة بقيمة 12 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2018. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي إنخفاض بقيمة 20 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء خلال الفترة المذكورة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 25 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 199 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2018 مقارنةً مع مبلغ 224 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731- 1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE